

الحوكمة المؤسسية وأثرها على ربحية المؤسسة العمومية الاقتصادية

حالة الوكالة الولائية للتسيير العقاري بالمدينة

حمادي نبيل

أستاذ محاضر - أ. بجامعة المدينة

البريد الإلكتروني: nabil_hama@yahoo.com

إيمان زواركي

طالبة دكتوراه - بجامعة المدينة

البريد الإلكتروني: imanezouarqui12@gmail.com

ملخص:

يؤدي القطاع العام الاقتصادي دورا رئيسيا ومحوريا من خلال مساهمته في الحياة الاقتصادية، ومع التطورات السريعة التي تشهدها البيئة الاقتصادية الجزائرية اليوم فإنها تفرض على المؤسسات التابعة لهذا القطاع التكيف والتأقلم معها من أجل تحقيق الربح و البقاء وزيادة قدرتها على منافسة القطاع الخاص، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال إدارة رشيدة تتبنى مبادئ الحوكمة في تسيير هذا القطاع الحيوي لخدمة أصحاب المصالح فيها. لهذا تهدف الدراسة إلى معرفة اثر الحوكمة على ربحية المؤسسة الاقتصادية في الوكالة الولائية للتسيير العقاري والحضري لولاية المدينة من خلال الاعتماد على مؤشرات كمية تعتمد على تحليل الميزانية لثلاث سنوات متتالية، وهذا لقياس مدى تطبيق الحوكمة في هذه المؤسسة. وتوصلت الدراسة إلى وجود اثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة على الربحية في الوكالة مع اقتراح لتبني مبدأ الإفصاح والشفافية الذي يساهم في تحسن الأداء المالي للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المؤسسية، ربحية المؤسسة، القطاع العام الاقتصادي، الأداء المالي للمؤسسة

المقدمة:

يمر مسار التنمية الاقتصادية حتما عبر المؤسسة الاقتصادية الفعالة، وذلك من خلال التحكم في كفاءتها الإنتاجية، ولا يقتصر دور ذلك على المؤسسات الخاصة فقط فالمؤسسات الاقتصادية العمومية أيضا لها دور هام واستراتيجي في الحياة الاقتصادية لأي دولة، من خلال مساهمتها الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس فان تطوير مكانة القطاع العام يعتبر أمرا مهما لتنمية اقتصاد أي البلد.

ومع انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق وإمكانية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، تصبح المؤسسات العمومية الاقتصادية مضطرة إلى التكيف والتأقلم مع التطورات الحديثة للبيئة المحيطة من أجل مواجهة المنافسة الحادة التي قد تتعرض لها .

ولا يتوقف نجاح المؤسسة العمومية الاقتصادية في ذلك على التشريعات والأنظمة فحسب، وإنما لابد من خلق روابط بين هذه التشريعات والأنظمة وبين مفهوم الحوكمة فكلهما له أبعاد متعددة ذات جوانب إدارية وقانونية واقتصادية واجتماعية تلتقي في نقاط مشتركة ، مستندة إلى مبادئ الشفافية والإفصاح والمساءلة ، والحقوق المتساوية لأصحاب المصلحة وتحديد المسؤوليات ، من أجل رفع كفاءة استخدام الموارد وتعزيز القدرة التنافسية وجذب مصادر التمويل والتوسع في المشاريع، لخلق فرص عمل جديدة ودعم الاستقرار الاقتصادي وبالتالي تحقيق الأرباح وزيادة في النمو الاقتصادي لها.

نتيجة لكل ذلك زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات، وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها المؤسسات الاقتصادية للوصول إلى تحقيق الربحية، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل قامت الكثير من المؤسسات والهيئات بتأكيد مزايا هذا المفهوم والحث علي تطبيقه في المؤسسات الاقتصادية المختلفة.

مما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية للدراسة :

إلى أي مدى تؤثر الحوكمة على ربحية المؤسسة العمومية الاقتصادية؟

و للإجابة على هذه الإشكالية سيتم اختبار الفرضية التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة على ربحية المؤسسة العمومية الاقتصادية؟

لاختبار فرضية الدراسة، سيتم تقدير واختبار نموذج انحدار خطي بين الحوكمة كمتغير مستقل وربحية المؤسسة العمومية الاقتصادية كمتغير تابع.

وقد تم التطرق في هذه الدراسة بداية إلى الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع ، ثم إلى قراءة نظرية للحوكمة المؤسسية في القطاع العام الاقتصادي وأهم مبادئها، وبعدها إلى قراءة نظرية متعلقة بالربحية ومؤشراتنا . و في الجزء التطبيقي للدراسة فقد تم اختبار اثر الحوكمة المؤسسية على ربحية المؤسسة الاقتصادية العمومية .

1- الدراسات السابقة:

توجد عدة دراسات تناولت الحوكمة المؤسسية وعلاقتها بربحية المؤسسة، وتعتبر دراسة (نصر طه حسن عرفة)¹ بعنوان "اثر حوكمة المؤسسات على القيمة المضافة لرأس المال العيني و رأس المال الفكري"، والتي هدفت إلى استكشاف العلاقة ما بين آليات الحوكمة (استقلال مجلس الإدارة، وحجم المجلس، وازدواجية دور المدير التنفيذي الأول، وجودة لجنة المراجعة) وأداء الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي. هذه الدراسة اعتمدت في قياس أداء الشركة على كفاءة القيمة المضافة (كفاءة إجمالي القيمة المضافة وكفاءة القيمة المضافة من رأس المال العيني). من خلال تحليل التقارير السنوية لعينة من (140) شركة من الشركات السعودية المسجلة خلال عام(2013). كما استخدمت الدراسة أسلوب الارتباط والانحدار لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود اهتمام ملحوظ بممارسات الحوكمة الجيدة في بيئة الأعمال السعودية، وكذلك وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة معنوية بين كل من جودة لجان المراجعة واستقلال أعضاء مجلس الإدارة وبين كفاءة القيمة المضافة. في حين توجد علاقة ارتباط ذات دلالة غير معنوية بين كل من حجم مجلس الإدارة وازدواجية دور المدير التنفيذي الأول وكفاءة القيمة المضافة (إجمالي القيمة المضافة، والقيمة المضافة من رأس المال العيني و رأس المال الفكري).

¹ نصر طه حسن عرفة ، مجدي مليجي عبد ، اثر حوكمة الشركات على القيمة المضافة لرأس المال العيني و الفكري (دراسة تطبيقية على الشركات السعودية المسجلة) ، www.bu. edu. Eg، تاريخ الاطلاع: 24-2016-02

كما قدمت دراسة (نعيمة يحيوي، حكيمة بوسلمة، دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات)². وقد هدفت إلى تسليط الضوء على الدور الذي تؤديه الحاكمية المؤسسية لتحسين الأداء المالي للمؤسسات، وقد خلصت الدراسة إلى أن المؤسسات التي تطبق الحاكمية المؤسسية تصبح أكثر جذباً للمستثمرين، مما يؤدي إلى وفرة الائتمان، انخفاض تكلفة التمويل، رفع القدرة السوقية للشركة لمواجهة الفساد و هروب رأس المال، زيادة الأرباح.

كما تطرقت دراسة بعنوان (Corporate Gouvernance And Capitale Strucrure Dynamics :An Empirical Study).³

إلى اثر الحوكمة على هيكل رأس المال في المؤسسة ، حيث استخدم الباحثان استبيان وزع على المساهمين وعلى أعضاء مجلس الإدارة بهدف معرفة مستوى النفوذ الأمثل الذي يؤدي إلى تعظيم ربح المؤسسة ، واستخدمت الدراسة مؤشرات لقياس هيكل رأس المال والمتمثلة في عمر الشركة و حجم الشركة، و ملموسية الأصول، و الربحية بالإضافة إلى نفقات البحث و التطوير ، وتوصلت الدراسة إلى انه هناك فوائد لتطبيق حوكمة المؤسسات على هيكل رأس المال في المؤسسة ، والذي يؤدي إلى تكبير الثروة و تقليل الصراعات من خلال تحقيق مستوى النفوذ الأمثل بين المساهمين ومجلس إدارة المؤسسة من خلال مجلس إدارة مستقل يضم فصل الرئيس التنفيذي وحضور اكبر لأعضاء خارج الإدارة.

بحثت دراسة بعنوان (The Impact of Corporate Governance on the Profitability An Empirical Study of Indian Textile Industry.2013)⁴.

تأثير حوكمة الشركات على ربحية قطاعات النسيج الهندية، واتخذت الدراسة الربحية كمتغير تابع وحجم مجلس الإدارة وأعضاء لجنة التدقيق، واجتماعات مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة كمتغيرات مستقلة، واستخدمت الارتباط وعملية نموذج الانحدار في هذه الدراسة واستخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والربحية. وهناك ارتباط سلبي بين أعضاء لجنة المراجعة مع الربحية . كما خلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد ارتباط بين حجم مجلس الإدارة، اجتماع مجلس الإدارة والمديرين غير التنفيذيين والربحية.

مما سبق نستنتج أن الدراسات التي تم عرضها اتفقت على ضرورة تطبيق الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية من أجل ضمان تحقيق قيمة مضافة تظهر في شكل ربحية، وتؤدي بذلك إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسة، وقد اعتمدت دراستنا على الدراسات السابقة المعروضة في

² نعيمة يحيوي، حكيمة بوسلمة ، دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة ، 2012 .

³ Li-Kai (Connie) Liao, Tarun Mukherjee ,Wei Wang ,CORPORATE GOVERNANCE AND CAPITAL STRUCTURE DYNAMICS: AN EMPIRICAL STUDY ,The Journal of Financial Research,2015, p169.

⁴ karam Pal Narwal, Sonia Jindal, The Impact of Corporate Governance on the Profitability: An Empirical Study of Indian Textile Industry, International Journal of Research in Management, Science & Technology, Vol. 3, No. 2, April 2015.

التأكيد على وجود اثر للحوكمة على ربحية المؤسسة الاقتصادية، إلا أنها تختلف في مؤشرات قياس الحوكمة حيث تم استخدام مؤشرات مالية (التمويل الداخلي، التمويل الخارجي) بالإضافة إلى اعتماد مؤشر آخر متمثل في عدد المشاريع ، لقياس الحوكمة كما تختلف في طابع المؤسسة التي تمت فيها الدراسة فهي مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي.

2- قراءة نظرية للحوكمة المؤسسية في القطاع العام الاقتصادي

تتمثل المؤسسات الاقتصادية في المؤسسات المملوكة للقطاع العام أو الخاص والذي يرتبط إنتاجها بسلع أو خدمات لها اثر على رفاهية الأفراد والمؤسسات والمجتمع ككل، حيث توفر للأفراد الضمان في تحقيق قدر من الأرباح وضمان استقرار وتقدم الأسواق والاقتصاديات والمجتمعات.

يقصد بالحوكمة المؤسسية في القطاع العام الاقتصادي: " مجموعة من القوانين والأنظمة والمؤشرات التي تمكن هذه المؤسسات الاقتصادية من أداء أعمالها وتوزيع المسؤوليات بين هذه الوحدات التنظيمية ومستوى السلطات الممنوحة لها ومدى توفر النزاهة والشفافية في علاقات هذه المؤسسات مع بعضها البعض ومع البيئة الاقتصادية التي تقدم مدخلات هذا القطاع وتستهلك مخرجاته ومدى توفر الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف".⁵

كما تعرف الحوكمة المؤسسية بأنها " نظام شامل يتضمن مقاييس لأداء الإدارة الجيد، ومؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع أي طرف من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة داخلياً أو خارجياً من التأثير بصفة سلبية على أنشطة المؤسسة ، وبالتالي ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الأطراف بطريقة عادلة تحقق الدور الإيجابي للمؤسسة لصالح ملاكها وللمجتمع ككل".⁶

"الحوكمة المؤسسية تعمل بشكل كبير على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية ودعم تنافس المؤسسات بين الأسواق، كما تعمل الحوكمة على جذب المزيد من مصادر الأموال (التمويل المحلي والعالمي) لتعزيز نمو المؤسسة".⁷

من خلال هذه التعاريف يمكن استنتاج التعريف التالي للحوكمة المؤسسية في القطاع العام الاقتصادي "هي نظام شامل يعمل على استخدام الموارد الاقتصادية بكفاءة وجذب رؤوس الأموال وضمان حقوق الملكية".

3- أهم المبادئ الخاصة بالحوكمة المؤسسية في القطاع العام الاقتصادي:

لقد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة المؤسسية في الوطن العربي بشكل خاص وبالدول النامية بشكل عام بعد الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ بداية القرن الجديد ومن المعروف أن المؤسسات تقوم في نهاية كل عام بإعداد حساباتها الختامية وما تتطلبه من الإفصاح والشفافية عند إعداد هذه الحسابات، لان إتباع مبادئ سليمة وواضحة للحوكمة المؤسسية ستؤدي إلى خلق الاحتياطات الضرورية لمحاربة ومكافحة الفساد الإداري والاقتصادي.⁸

⁵ حسين القاضي ، الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في القطاع العام الاقتصادي ، الندوة الاقتصادية الثالثة والعشرون ، دمشق، 2010 ، ص4.

⁶ عدنان عبد المجيد ، عبد الرحمان قباجة ، اثر الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين، اطروحة دكتوراه فلسفة في التمويل، كلية الدراسات الإدارية و المالية العليا ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2008، ص 9.

⁷ جابر إبراهيم الداعور ، محمد نواف عابد، مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة الأزهر بغزة ، سلسلة العلوم الإنسانية 2013 ، المجلد 15 ، العدد 1 ، ص 253.

⁸ مناور حداد، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية ، المؤتمر العلمي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي ،كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، 2008.

وفي هذا المجال سنركز على أهم المبادئ الخاصة بالقواعد المنظمة للحكومة المؤسسية في القطاع العام الاقتصادي⁹:

3-1 حقوق المساهمين: في القطاع العام الاقتصادي قد لا نجد مساهمين، وحين تواجه الدولة أزمات مالية قد تلجأ إلى بيع بعض الأسهم للقطاع الخاص، وقد تتبع كامل نصيبها من أسهم شركة أو مجموعة شركات فتحصل على المال اللازم للنهوض بأعبائها التقليدية المعروفة تاركة المجال للمستثمرين من القطاع الخاص المحلي والدولي في سد الفراغ. وفي جميع الأحوال فإن الشركة المساهمة تمارس دورها الاقتصادي والاجتماعي من خلال إدارتها التي تمثل الملاك سواء كانوا أشخاص عاديين أو شخصيات معنوية أخرى كالتأمينات الاجتماعية والأوقاف التي تمتلك الكثير من الأموال وتستثمر جزءاً منها في الشركات المساهمة فتحصل على الأرباح وتقدم التمويل لهذه الشركات أو المصارف وقد تكون الحكومة واحدة منها ويكون ذلك على حسب السياسة المالية والاقتصادية للدولة. وإن بيع بعض هذه الأسهم أو كلها إلى القطاع الخاص يأتي تنفيذاً لسياسة الدولة أيضاً.

3-2 دور أصحاب المصالح: ولعل أهم أصحاب المصالح الموردين اللذين يوردون للشركة حاجاتها من السلع والخدمات مما يتطلب من الشركة معاملتهم بشفافية وتسديد حقوقهم في الوقت المناسب، وإن وضوح الإعلانات عن المناقصات والسعي لاستدراج العروض من أحسن الشركات للحصول على تنافسية كاملة وإعلام العارضين بأسس المفاضلة ودعوتهم لجلسات فض العروض بشفافية، وسماع شكاواهم ومعالجتها، كل ذلك يسهم بخلق جو من الشفافية والمعايير الأخلاقية في تعامل الشركة مع الموردين والدائنين. ولا يقل المستهلكين أهمية عن الموردين بالإضافة إلى الوكلاء أو الموزعين، إذ على الإدارة أن تتقيد بالموصفات وتعمل باستمرار على تطوير المنتج لكسب ثقة المستهلكين في الداخل والخارج. ومن الأهمية بمكان التعامل مع العاملين بعدالة، وتطوير نظام الحوافز لإظهار دور كل عامل في كمية الإنتاج ونوعيته، ولا يقل عن ذلك أهمية إرضاء العاملين في القطاع العام وإشعارهم بأن القطاع العام قادراً على العمل بكفاءة وربحية مما يمكنه من دفع أجورهم وزيادة الإنتاج والإنتاجية التي تكفل لهؤلاء العاملين دفع حوافزهم وضمنان صحتهم وصحة عائلاتهم، ولعل أهم هذه الأطراف ذات العلاقة الدولة التي تمتلك أصول الشركة وتقدم لها الدعم المادي والمعنوي اللازم مما يقتضي المحافظة على الأموال المستثمرة وحمايتها من الغش والتلاعب واستثمارها بالشكل المناسب وإدارتها إدارة رشيدة.

3-3 الإفصاح و الشفافية: إن القطاع العام الاقتصادي في الدول النامية ما زال يحيط نفسه بسرية شديدة لا مبرر لها إلا لحماية الإدارة وخوفها من الكشف عن فشلها وتقصيرها، وإذا كان المساهمون وغيرهم من المستفيدين من المعلومات المالية للشركات المساهمة هم المستفيدون من الإفصاح، فلا يوجد في القطاع العام جهات محددة مستفيدة من هذا الإفصاح؛ ولعل هذا أحد الأسباب التي أدت إلى انعزال القطاع العام.

3- قراءة نظرية للربحية ومؤشرات قياسها:

من الأهداف الأساسية للإدارة المالية هو ترتيب وتنظيم استخدامات مصادر الأموال في المؤسسة بطريقة تمكن المالكين في المدى الطويل من الحصول على عائد مناسب على أموالهم؛ لا يقل في مستواه عن مستوى الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المماثلة والتي تتعرض لنفس الدرجة من الخطر.

تعرف الربحية بأنها "صافي التدفق النقدي الناتج عن استثمار مبلغ معين"¹⁰.

⁹ حسين القاضي ، الإدارة الرشيدة (الحكومة) في القطاع العام الاقتصادي مرجع سبق ذكره.

¹⁰ حسن عبد المنعم ، مقترح بحث عن العوامل المؤثرة على الربحية في المصارف التجارية isegs.com/forum/showthread.php?t=2294 ، تاريخ الاطلاع 2016-02-02.

تعرف أيضا " زيادة قيمة مبيعات المؤسسة من السلع والخدمات على تكاليف عوامل الإنتاج المستخدمة في إيجاد السلع ونقلها وخزنها وتسويقها".¹¹

من هذه التعاريف نستنتج أن الربحية هي التدفق النقدي الصافي والمتحصل عليها وفق دراستنا عن طريق طرح عائد المبيعات من كل التكاليف المختلفة في المؤسسة، وسنتطرق إلى أهم نظرية لتحديد صافي الربحية والتي تتفق مع متغير الربحية المعتمد في دراستنا¹² :

***نظرية صافي الربح الشامل :** تعتبر كل عناصر الإيرادات والتكاليف عناصر ضرورية لتحديد صافي الربح، سواء كانت عناصر تشغيلية أو غير تشغيلية مثل الأرباح التي تجنيها المؤسسة من موارد لا علاقة لها بالعمل الذي تقوم به أو التكاليف التي تتحملها لاعلاقة لها بالعمل الأساسي الذي تقوم به مثل الأرباح أو الخسائر عند بيعها لأصل ثابت، وتتحدد صافي الربحية بهذه الطريقة بالعلاقة التالية :

صافي الربح الشامل = الإيرادات الكلية – التكاليف الكلية .

ونقاس الربحية باستخدام معيارين مهمين:¹³

- **القوة الإيرادية :** والمراد بها قدرة المؤسسة على توليد الأرباح وتستند القوة الإيرادية على نظرية صافي الربح الناتج عن العمليات التشغيلية الحالية، وهي عبارة عن العلاقة بين قدرة وحدة المبيعات على توليد الأرباح وقدرة الموجودات على توليد المبيعات، ويعبر عن قدرة الموجودات التشغيلية على توليد المبيعات بمعدل دوران الأصول العاملة.

- **العائد على الاستثمار:** وهو مقياس مهم جداً ويعتمد على نظرية صافي الربح، وهذا المقياس يختلف عن القوة الإيرادية في أنها تعتمد على نظرية الربح التشغيلي، أي أن الربح المستعمل في حساب القوة الإيرادية هو الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب والأصول العاملة فقط، بينما الربح المستعمل في حساب العائد هو الربح أيا كان مصدره حتى ولو كان جزءاً منها مقترض، ومن الطبيعي أن لا تتطابق القوة الإيرادية مع العائد على الاستثمار للمؤسسة ما في نفس الفترة.

وقد استخدمنا في دراستنا معيار العائد على الربحية لقياس الربحية حيث تم حساب الربح بالاخذ بعين الاعتبار جميع مصادره حتى الاقتراض. ولتحقيق الربحية في المؤسسة لابد من استخدام اساليب الحوكمة المحققة لذلك .

4- أساليب الحوكمة المحققة للربحية

فيما يتعلق بدور الحوكمة المؤسسية في تحسين ربحية المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة وذات الطابع العام خاصة، حدد الفكر المحاسبي والمالي مجموعة من القنوات التي يمكن من خلالها أن تؤثر الحوكمة على ربحية المؤسسة، وتتمثل هذه القنوات في الآتي¹⁴:

***زيادة فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي:** فالتطبيق السليم للحوكمة المؤسسية من شأنه أن يؤدي للحصول على مصادر التمويل الخارجي، وذلك من خلال القضاء على عائق عدم اتساق المعلومات بين الممولين والمقترضين نتيجة ضعف الإفصاح المحاسبي.

¹¹ ضياء الدين الغنيم ، السيولة و الربحية ، رسالة ماجستير إدارة أعمال، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق 2008،

ص11.

¹² ضياء الدين الغنيم ، السيولة و الربحية ، مرجع سبق ذكره ، ص12.

¹³ حسن عبد المنعم ، مقترح بحث عن العوامل المؤثرة على الربحية في المصارف التجارية ، مرجع سبق ذكره،

ص 21.

¹⁴ نعيمة يحيوي، حكيمة بوسلمة ، دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات ، مرجع سبق ذكره،

ص 18.

* **زيادة قيمة المؤسسة:** لا تؤدي الحوكمة المؤسسية إلى زيادة فرص الوصول إلى مصادر التمويل الخارجي فحسب، وإنما تؤدي كذلك إلى ارتفاع قيمة الشركة وميل المستثمرين إلى دفع أسعار أعلى لأسهم الشركات التي تمتاز فيها الحوكمة بالفاعلية.

* **تحسين العلاقة مع كل أصحاب المصالح:**

كل طرف من هذه الأطراف (المستثمرين، البنوك، الموظفين، العمال، الموردين، الحكومة) يراقب ويؤثر على إدارة المؤسسة الاقتصادية العمومية بعدة طرق في محاولة للحصول على مكاسب، سواء من خلال إدارة ومراقبة المؤسسة أو زيادة التدفقات النقدية وتحسين وضع المؤسسة. حيث يتحسن الأداء المالي للمؤسسة بتأدية الخدمات إلى عملائها بالشكل المطلوب، وكذلك إذا حافظت على علاقات جيدة مع الموردين وعلى سمعة جيدة بالنسبة لالتزاماتها القانونية، مع ضرورة تواصلها مع المستثمرين من خلال القوائم المالية والابتعاد عن التضليل وتقديم الإفصاح اللازم في الوقت المناسب.

بعد التطرق نظريا إلى الحوكمة المؤسسية في القطاع العام الاقتصادي، سيتم دراسة واقع تطبيق ذلك في الوكالة الولائية للتسيير العقاري بولاية المدية باعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي وذلك تحقيقا لأهداف البحث، المتمثلة في توضيح أثر الحوكمة على ربحية المؤسسة الاقتصادية ذات الطابع العمومي.

5- واقع الحوكمة المؤسسية في القطاع العام الاقتصادي الجزائري

إدراكا من الجزائر بمدى أهمية الحوكمة المؤسسية لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية . فقد تم في 11 مارس 2009 إصدار المدونة الجزائرية للحوكمة المؤسسية، لأن تطبيق قواعد الحوكمة في الجزائر من شأنه أن يساعد في بناء الثقة المتبادلة مع القطاع المصرفي في وقت تتزايد فيه أهمية الحصول على رأس المال، وتعزيز النمو الاقتصادي الذي يعد حجر الزاوية لتخطي الأزمات المالية وزيادة الأرباح وتعزيز فرص الاستثمار. وقد اعتمدنا في الدراسة على نموذج يسمح لنا باختبار أثر الحوكمة المؤسسية على الربحية

1-5- التعريف بنموذج الدراسة:

استندت الدراسة على معلومات محاسبية متحصل عليها من ميزانيات الوكالة الولائية للتسيير العقاري والحضري لولاية المدية المرتبطة بخمس سنوات ابتداء من 2006-2010. ولدراسة علاقة الحوكمة بربحية المؤسسة سيتم صياغة نموذج انحدار خطي متعدد تعتبر فيه المتغيرات الفرعية للحوكمة، متغيرات مستقلة، بينما ربحية المؤسسة (المعبر عنها بالنتيجة العملية) كمتغير تابع، وذلك وفق العلاقة التالية:

$$\hat{p} = f(\hat{E}) = p_0 + \alpha_1 \widehat{EF} + \alpha_2 \widehat{ENf} + \alpha_3 \widehat{NP}$$

بحيث:

- $\hat{p}$ القيمة التقديرية لمستوى ربحية المؤسسة the profitability of the enterprise ، وهي متغيرة تابعة للمتغيرات الفرعية للحوكمة؛

- $(\widehat{EF}, \widehat{ENf}, \widehat{NP})$ متغيرات مستقلة، وتمثل على التوالي، $\widehat{EF}$ التمويل الخارجي External finance، $\widehat{ENf}$ التمويل الداخلي internal finance ، $\widehat{NP}$ عدد المشاريع number project .

- p_0 : مستوى ربحية المؤسسة عند تدهور مؤشرات الحوكمة، مثل تشكيل هيكل التمويل على أسس غير مدروسة؛

- $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$: الميل الحدي للمتغيرات الفرعية المستقلة للحوكمة، والذي يعني أنه كلما كانت مواصفات هذه المتغيرات بالمؤسسة تتفق مع ما تتطلبه الحوكمة بخاصية واحدة، زاد مستوى الربحية بنسبة α_i .

ويمكن إظهار المؤشرات المعتمدة في الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1) مؤشرات الحوكمة وربحية المؤسسة

الرمز	المؤشر	العلاقة
p	الربح السنوي	النتيجة التشغيلية لـ 5 سنوات
EF	التمويل الداخلي	القيمة السنوية للتمويل الداخلي لـ 5 سنوات
ENF	التمويل الخارجي	القيمة السنوية للتمويل الخارجي لـ 5 سنوات
NP	عدد المشاريع	العدد السنوي للمشاريع العقارية لـ 5 سنوات

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على متغيرات الدراسة

يظهر الجدول أعلاه المؤشرات التي اعتمدها الدراسة حيث تمثل المتغير التابع في الربحية والمعبر عنه بالنتيجة التشغيلية أما المتغيرات المستقلة المرتبطة بقياس الحوكمة فتمثلت في التمويل الداخلي التمويل الخارجي و عدد المشاريع

2-5- تقدير واختبار نموذج الدراسة:

الجدول التالي يلخص نتائج تقدير واختبار معالم نموذج الدراسة المعتمد:

جدول رقم (2) : تقدير واختبار نموذج الدراسة

الرمز	قيمة المعلمة	قيمة التأثير على الربحية	نسبة التأثير على الربحية	اختبار T	معامل التحديد R^2	اختبار F	اختبار Durbin-watson
p_0	-8330467.89	-8330467.89	- 1.28 %	0.03	0.99	0.04	1.84
α_1	40.0	0.041	10,6 %	0.0594			
α_2	1.042	20.166	20.73 %	0.035			
α_3	0.365	7785.866	67.31 %	0.074			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من الجدول السابق يمكن صياغة النموذج المقدر وتقديم التحليلات التالية:
النموذج المقدر للعلاقة بين المتغيرات الفرعية للحوكمة و الربحية يأخذ الصيغة التالية:

$$\hat{p} = f(\hat{E}) = -8330467.89 + 0.04\hat{EF} + 1.042\hat{ENF} + 0.365\hat{NP}$$

- القيمة الابتدائية لربحية المؤسسة p_0 تساوي (-8330467.89) في حالة عدم

وجود المتغيرات الفرعية للحوكمة في الوكالة الولائية للتسيير العقاري، أي ما نسبته -1.28 % من التأثير في الربحية وبالتالي فالنسبة المتبقية عن 100 % أي 98.72 % تمثل نسبة تأثير متغيرات الحوكمة المؤسسية المعتمدة في المؤسسة الاقتصادية العمومية.

- $\alpha_1 = 0.04$ ، يعني أنه كلما زادت درجة التمويل الخارجي بوحدة واحدة، مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى للحوكمة (التمويل الداخلي، عدد المشاريع المنفذة)، زادت ربحية المؤسسة بقيمة 0.041، أي ما نسبته 10,6% من النسبة الكلية لربحية المؤسسة.

- $\alpha_2 = 1.042$ ، يعني أنه كلما زاد التمويل الداخلي مع ما تتطلبه الحوكمة بوحدة واحدة، مع افتراض ثبات المتغيرات الفرعية الأخرى للحوكمة (التمويل الخارجي، عدد المشاريع)، زادت ربحية المؤسسة بقيمة 20.166، أي ما نسبته 20.73 % من النسبة الكلية لربحية المؤسسة الاقتصادية.

- $\alpha_3 = 0.365$ ، يعني أنه كلما زاد عدد المشاريع المعتمدة من قبل المؤسسة مع ما تتطلبه الحوكمة بوحدة واحدة، مع افتراض ثبات المتغيرات الفرعية الأخرى للحوكمة (التمويل الداخلي، التمويل الخارجي) زادت ربحية المؤسسة بقيمة 20.166، أي ما نسبته 67.39 % من النسبة الكلية لربحية المؤسسة الاقتصادية.

- اختبار (t- test): من الجدول السابق نستنتج أن كل المتغيرات الفرعية للحوكمة المؤسسية (التمويل الداخلي، التمويل الخارجي، عدد المشاريع)، كانت معنوية من الناحية الإحصائية حسب اختبار t (عند مستوى معنوية: $P \leq 0.10$)، أي أن هذه المتغيرات تعتبر متغيرات مفسرة حقيقة لربحية المؤسسة الاقتصادية العمومية، وبالتالي فإنه توجد علاقة طردية موجبة بين التمويل الخارجي، التمويل الداخلي وعدد المشاريع من جهة، وربحية المؤسسة من جهة أخرى؛

- معامل التحديد R^2 بلغ 0.99 مما يعني أن المتغيرات الفرعية المستقلة (التفسيرية) للحوكمة المؤسسية (التمويل الخارجي والتمويل الداخلي و عدد المشاريع) استطاعت أن تفسر 99 % من التغيرات الحاصلة في ربحية المؤسسة، والباقي 1 % يعزى إلى عوامل عشوائية أخرى؛

- اختبار (F - test): الخطأ المرافق لإحصائية F بلغ 0.04 وهو أقل من القيمة 0.05، مما يؤكد القبول الكلي للنموذج والقوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية.

- اختبار (durbin-watson) = 1.84 وهو في المجال (1.7-2.3) . مما يعني عدم وجود ارتباط بين الأخطاء وبالتالي فإن نموذج الدراسة مقبول يسمح باعتماد نتائجها في الدراسة.

خاتمة

حاولت الدراسة معرفة إلى أي مدى تؤثر مؤشرات الحوكمة على ربحية المؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر، وقد تطرقنا نظريا إلى عوامل الاهتمام بالحوكمة في المؤسسة العمومية ذات الطابع الاقتصادي، بالإضافة إلى الحديث عن أساليب الحوكمة المحققة للربحية في المؤسسة الاقتصادية، ثم حاولنا التعرف على اثر الحوكمة على ربحية في الوكالة الولائية للتسيير العقاري بالمدينة حيث تم تقدير واختبار نموذج انحدار خطي متعدد يربط بين المتغيرات المستقلة للحوكمة (التمويل الداخلي، التمويل الخارجي، عدد المشاريع) والمتغير التابع المتمثل في الربحية.

بالنظر إلى النموذج المقدر وكتقييم إحصائي تم قبول فرضية أن خصائص كل من التمويل الخارجي، التمويل الداخلي وعدد المشاريع المشكلة لمستوى الحوكمة ستؤثر إيجابا على ربحية المؤسسة، بهذا تم الإبقاء على متغيرات الحوكمة كعوامل مؤثرة حقيقية على ربحية المؤسسة، لأن احتمال الخطأ المرافق لها (P-value) كان أقل من 5%، كما أن الميل الحدي لكل من التمويل الخارجي، التمويل الداخلي وعدد المشاريع كان موجبا وقد بلغت قيمته على التوالي: 0.04، 1.04، 0.365 كما أن نتائج الاختبار الجزئي (T- test) والكلي (F - test) واختبار durbin-watson كانت مقبولة، وقيمة معامل التحديد التي بلغت 0.99 بينت أن

المتغيرات الفرعية للحوكمة لها قدرة على تفسير التغيرات التي يمكن أن تحصل في ربحية المؤسسة بنسبة 99% .

خلصت الدراسة إلى تقديم مجموعة من المقترحات من أجل تحسين تطبيق الحوكمة في المؤسسة العمومية الاقتصادية لتحسين الربحية كما يلي:

- من أجل أن تحقق المؤسسة الاقتصادية ذات الطابع الاقتصادي أرباحا اقتصادية في الجزائر عليها التقيد بالخصائص الضرورية للحوكمة ، مثل الاعتماد على التمويل الداخلي بنسبة أكثر من التمويل الخارجي.

- ضرورة تطوير أسواق رؤوس الأموال في الجزائر لما لها من دور كبير في تمويل المشروعات الاستثمارية مما يزيد من أهمية الاهتمام بتطويرها وتفعيل مكانتها في عملية تمويل الاقتصاد، حيث أنها تساهم في توفير التمويل سواء كان تمويلا محليا أو تمويلا خارجيا، تمويلا بالدين (سندات) أو تمويلا بالملكية (الأسهم)، إضافة إلى أن هذه الأسواق لها دور كبير في تطور أداء المؤسسات والشركات المتعاملة فيها، باعتبارها تبرز كمرآة عاكسة للنشاط الاقتصادي.¹⁵ حيث أنه على كل مؤسسة طالبة للتمويل فيه أن تتميز بأداء اقتصادي ومالي جيد ومريح حتى تتمكن من تصريف أوراقها المالية المطروحة للتداول سندات كانت أو أسهما والحصول على التمويل اللازم، وهذا ما يصب في مصلحة تطوير أداء القطاع العام.

- الشراكة بين القطاع العام والخاص، والتي من شأنها التخفيف من قيود الإنفاق والعجز في الميزانية كما يمكنها من جهة أخرى اقتصاد النفقات مما يعود بالإيجاب على الاقتصاد والمجتمع.

- لابد من تفعيل مبدأ الإفصاح والشفافية في المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر، حيث يمكن لنظام الإفصاح القوي أن يساعد على اجتذاب رأس المال و يساعد في تحسين فهم الجمهور لهيكل ونواحي نشاط المؤسسة وأدائها فيما يتعلق بعلاقة المؤسسة مع المجتمع.

- توعية وإلزام الإدارة العليا في المؤسسات الاقتصادية العمومية بضرورة تبني مبادئ الحوكمة، والتي تسمح بزيادة الثقة في هذه المؤسسات وهذا ما يؤدي إلى تحسين هيكل التمويل لديها وتحقيق الربحية المتوقعة.

¹⁵ صبايحي نوال، واقع الحوكمة في دول مختارة - مع التركيز على التجربة الجزائرية-، المؤتمر الدولي الثامن حول : دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة حسينة بن بو علي -الشلف/الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013.

قائمة المراجع:

1. جابر إبراهيم الداعور، محمد نواف عابد، مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، 2013.
2. حسين القاضي، الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في القطاع العام الاقتصادي، الندوة الاقتصادية الثالثة والعشرون، دمشق، 2010.
3. حسن عبد المنعم، مقترح بحث عن العوامل المؤثرة على الربحية في المصارف التجارية. isegs.com/forum/showthread.php?t=2294
4. صبايحي نـوال، واقع الحوكمة في دول مختارة – مع التركيز على التجربة الجزائرية.
- المؤتمر الدولي الثامن حول : دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف/الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013.
5. ضياء الدين الغنيم، السيولة و الربحية، رسالة ماجستير إدارة أعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق 2008.
6. عدنان عبد المجيد، عبد الرحمان قباجة، اثر الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين، أطروحة دكتوراه فلسفة في التمويل، كلية الدراسات الإدارية و المالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2008.
7. مناور حداد، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، المؤتمر العلمي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي ،كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2008.
8. نصر طه حسن عرفة، مجدي مليجي عبد الكريم، اثر حوكمة الشركات على القيمة المضافة لرأس المال العيني والفكري(دراسة تطبيقية على الشركات السعودية المسجلة) ،
www.bu. edu. Eg
9. نعيمة يحيى اوي، حكيمة بوسلمة، دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة ، 2012.

10. Li-Kai (Connie) Liao, Tarun Mukherjee ,Wei Wang ,CORPORATE GOVERNANCE AND CAPITAL STRUCTURE DYNAMICS: AN EMPIRICAL STUDY ,The Journal of Financial Research,2015, p169.

11. karam Pal Narwal, Sonia Jindal, The Impact of Corporate Governance on the Profitability: An Empirical Study of Indian Textile Industry, International Journal of Research in Management, Science & Technology,
Vol. 3, No. 2, April 2015.

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques					Durbin-Watson
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl	ddl	Sig. Variation de F	
1	,99 ^a	,99	,99	49687,06507	,999	225,172	3	1	,04	1,84

a. Valeurs prédites : (constantes), NP, EF, ENF

b. Variable dépendante : NB

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
Régression	1667713380297,615	3	555904460099,205	225,172	,04 ^b
1 Résidu	2468804435,350	1	2468804435,350		
Total	1670182184732,965	4			

a. Variable dépendante : NB

b. Valeurs prédites : (constantes), NP, EF, ENF